# جديد مغني الطلاب

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من جعل المنطق ميزانا لطرق التفهيم والتفهم * ونشكرك يا من زين الاذهان بكتاب التصور والتصديق * ونصلي على نبيك محمد الهادي الى سواء الطريق * وعلى آله واصحابه الذين فازوا بالهداية والتوفيق * اما بعد فلما كانت الرسالة المشهورة بالباغوجي المنسوبة الى الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين * قدوة الحكماء الراسخين * اثير الدين الابهري تور الله

مضجعه محتوية على العجائب من الفوائد * وشملة على
الغرائب من الفوائد * نكات معانيها مخجبة تحت حجاب
* وودجازة الفاظها مستورة في كل باب * وكان ما وجد
من شروحها في غاية الاختصار * ونهاية الاقتصار *
بل بعضها كمتن مبين * يحتاج الى موضح ومبين * احتجت
الى شرح يزيل احتجابها * ويسهل الوصول لمن اراد انتهابها
* وكان يخطر ببالي * وان كان غيري لابن بالي * ان اكتب لها
شرحا يجلي صعابها * ويكشف عن وجوه فرائدها نقابها *
انقد فيه مطارح الافكار * واوضح فيه خزائن الاسرار * على وجه
لطيف * ومنهج منيف * اعانة للطالبين * وهدية للاصحاب
الراغبين * ولقد طال ما جال في صدري * الى ان وقع الاحتياج
في زمني * ثم استنهضني بعض الطلبة الى * والى فرائدها الذي
* قد يحتاج الى شروع ذلك * وان كنت بعد من صغائك *

قوله مضجعه بالزكاة بان اورثها بانة جنوبه وشوز صدره مطلقا بانة جنوبه اشتغال اولندي بعلاقة الخصوص بينه بخوزه احتمال وارد در ذكر محل اراده حال طريقيله وحقيقتده وه احتمال وارد رعقل اولديغي كبي

قوله نكات معانيها مخجبة تحت حجاب جلة مستانفة ومحل الحالية وفيه استعارة بالكناية حيث شبهت النكات بالنساء في المرغوبية والمقبولية واستعملت في النكات وتركت ودل عليها باثبات مخجبة الى النكات والدلالة عليها كمنية والاثبات تخييلية والقرينة ايضا ذلك تحت حجاب حاليلم المستعار منه فيكون ترشيحا قوله ووجازة الفاظها اي ايجازها واختصارها مستورة وفيه ايضا استعارة مكنية فافهم في كل باب من الابواب التسعة الآتية ولا يخفى ما فيه من المبالغة في ايجازها وكان يجوز ان تكون زائدة كما في قوله تعالى وكان في المهد صبيا وشانية كقوله انا منت كان الناس صنفان شامت وناقصة اسمها ان اكتب وخبرها يخطر وقد تنازع في قوله ان اكتب افعال ثلثة كان ويخطر وكان

اي معانيها الدقيقة فالاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والنكات جمع نكتة وهي امر دقيق لا يهتدي اليه كل احد كذا استفيد

قوله فرائدها في نسخ فرائده اي مسائل الرسالة وفي النسخة الاولى نسبة المسائل بالفرائد في المقبولية والمرغوبية واستعيرت للمسائل على طريق الاستعارة المصرحة والحمل قرينة للمجاز وتكوجه ونقابها ترشيح على

لو نور قصوري في بضاعات الفنون * مع توزع حضوري
وشتت المنون * ليكون وسيلة للاشتغال والمذاكرة *
وذريعة لاستعمال الخواطر في المطالعة * مترشداً من المرشد الرشيد
* الذي هو بيدي وعيد * منجنباً عن الاطالة للتالفين *
ومتعرضاً عن الطعن لآراء المؤلفين * والمأمول من الاحباء المتحلين بحلى
الانصاف * التحلين عن رذيلتي البغي والاغتياب * اذا عثروا على شيء
زلت فيه القدم * او طغى به القلم * ان يصلحه بما يقتضيه المحل * فان
الانسان مثال النسيان والزلل * منبهاً من الناظرين ان ينظروه بنظر
الانصاف * فان الانصاف خير الاوصاف * فلما تيسر الاتمام بعون الله الوهاب
سميته بمغني الطلاب * ليكون الاسم مطابقاً للمسمى في التحقيق *
وموافقاً له من جميع الوجوه بأتم التوفيق * والى الله اضرع ان يجعل
هذا خالصاً لوجهه الكريم * ومقرباً من رحمته في دار النعيم *
ومنه المعونة والتوفيق * وبيده ازمة التحقيق * قال رحمه الله تعالى

---

قوله لو نور قصوري الخ شبه الانصاف بالمرأة الحسناء في المرغوبية والاستعانة بكتبه واثبات الجهل بخيليته ١٢ ق

قوله والانصاف بمعنى العدل فالاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما مر في الانصاف المتصفين بالعدل كالزينة بمعنى المتزين كذا قيل هنا لا استعارة فافهم ١٢

قوله وهو عبارة عن الامر المتوسط بين الافراط والتفريط ورعايته واجبة في جميع الاشياء لا سيما فيما يتعلق بالعقائد والاعمال والاخلاق كالتوحيد المتوسط بين التعطيل والتشريك وكالتعبد باداء الواجبات المتوسط بين البطالة والترهب وكالجود المتوسط بين البخل والتبذير ونحوها كذا في حاشية شيخ زاده على حاشية الساله

قوله والانصاف وان كان بمعنى الكذب حقيقة لكن بالنظر الى المقام ابقى ان يفسر بالكبر لعلاقة السببية كما استفيد ١٢

قوله زلت به القدم فيه استعارة مصرحة حذف فيها المشبه بالقدم في الانتفاع او في الاتصال وزلت ترشيح ق ن

قوله اي سهى وهو لصاحب القلم لانه فيه مجاز مرسل لعلاقة المحلية او السببية كذا افاده بعض الافاضل ١٢

قوله زلت فيا القدم صفة شيء وزلة القدم خروجها عن الموضع الذي ينبغي طؤها فيه او خرجت عنه غير خبيثة والمراد بالقدم الذهن فشبه الذهن في سببية الوسوسة للخطوب كاستعمال القدم للذهن استعارة مصرحة اصلية والمزلة ترشيح حاشية رسالة

نسخة

(بسم الله الرحمن الرحيم) اى ابتدأ (بحمد الله) جمع بين
التسمية والتحميد فى الابتداء عملاً بكتاب الله الكريم وبخبر كل
امر ذى بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو اجذم اى مقطوع البركة
وفى رواية بحمد الله ولا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقى و
اضافى فالحقيقى حصل بالبسملة والاضافى بالحمدلة وقدم
البسملة افتقاءً لما نطق به الكتاب واتفق عليه اولو الالباب
والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء تعلق
بالفضائل ام بالفواضل والمدح هو الثناء باللسان على الجميل
مطلقاً والشكر فى مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد
فهو اعم من الحمد والمدح بحسب الموردِ واخص بحسب المتعلق
فبينه وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ فعلم من هذا ان المصر
انما اختار الحمد دون المدح ليوذن بالفعل الاختيارى ودون الشكر
ليعم الفضائل والفواضل واختار الجملة الفعلية على الاسمية

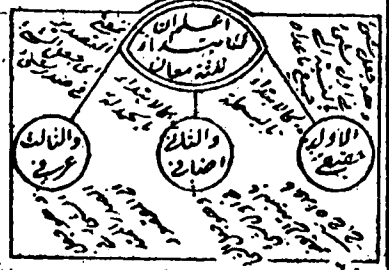


ولما توقف القضية على فهم طرفيها وهما المسند والمسند اليه وهم
النسبة بينهما وكان المسند اليه وهو نحن مجهولا من النحو
ولغلظة الجلالة ايضا كذلك اراد بيان المسند وهو الحمد و
بيان خبره وهما المدح والشكر حتى يتميز منهما ويظهر غاية
الظهور فقال الحمد اه اباحهم حصن الاسعاد

قوله اى مقطوع البركة اشارة الى ان احد معانى
اجذم مجرد من معنى التفضيل بطريق المجاز بذكر الكل و
ارادة الجزء فيكون بمعنى اسم كما فى قوله تعالى وهو اهون
عليه المستعمل فى معنى اسم الفاعل اى حقيق عليه اذ
ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وكذلك هنا فان
ما يبدأ بالبسملة فيه ليس مجذوما اصلا حتى يكون ما يبدأ فيه
بها اجذم منه كما يقتضيه اسم التفضيل وبانيهما انه
ليس المراد بالاجذمية الاجذم الحسى حتى يرد ان الحديث
مخالف للواقع بل الشرعى اى عدم البركة فالحقيقى حصل
بالبسملة اه يعنى ان التعارض وان رفع بحصول الابتداء
الحقيقى بالحمدلة والاضافى بالبسملة لكنه خلاف الاجماع
الواقع لان البسملة مقدمة على الحمدلة فتفن

قوله لان مورد الاستعمال دون المدح قد يقال ان
الحمد يخصص بالفعل الاختيارى فيكون مورد الاستعمال
ايضا كذلك فتدبر اه حرر

قوله لان الشكر يختص بالفواضل فقط بحسب المتعلق
الخ قد يقال ان الشكر يختص بالفواضل فقط بحسب المورد
ايضا لان الشكر لا يكون فى مقابلة الفضائل اذ لا يشكر
الانسان على ما يصدر عنه من الفضائل اه حرر

قوله واختار الجملة الفعلية الخ لدلالتها على الاستمرار
التجددى لا على الاستمرار الثبوتى كما توهم

قوله اى مقطوع البركة الخ اشارة الى ان احد معانى اجذم مجرد من معنى التفضيل بطريق المجاز بذكر الكل و ارادة الجزء فيكون بمعنى اسم كما فى قوله تعالى وهو اهون عليه المستعمل فى معنى اسم الفاعل اى حقيق عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وكذلك هنا فان ما يبدأ بالبسملة فيه ليس مجذوما اصلا حتى يكون ما يبدأ فيه بها اجذم منه كما يقتضيه اسم التفضيل وبانيهما انه ليس المراد بالاجذمية الاجذم الحسى حتى يرد ان الحديث مخالف للواقع بل الشرعى اى عدم البركة فالحقيقى حصل بالبسملة اه يعنى ان التعارض وان رفع بحصول الابتداء الحقيقى بالحمدلة والاضافى بالبسملة لكنه خلاف الاجماع الواقع لان البسملة مقدمة على الحمدلة فتفن

هنا بأن الخير والشر فهو غير مناسب هنا بخلاف العرفي فانه مختص بالخير ولا يليم للفرقة الثانية

فعنى قوله على توفيقه على خلق قدرة الطاعة فينا وهو عكس الخذلان الذي هو خلق قدرة المعصية أو على الفعل وداع الخير والطاعة في قلوبنا وهو عكس الخذلان بالمعنى الذي مر سلمي رحمه

واللفظة على الداخلة على المحمود عليه بمعنى لام الاجلية فيكون علة لقوله لله وهو دعوى وقوله على توفيقه اشارة الى صغرى القياس وكبراه مطوية ترتيب القياس هكذا الله مستحق للحمد لانه متعالى موفق وكل موفق مستحق للحمد فالله مستحق للحمد ورباجي

مسلما كان او كافرا فان التحقق في الكل لزم ان يكون الكافر موفقا وهذا فاسد والمستلزم للفاسد فاسد فتوفيق الاشعري فاسد

قوله التي هي مع الفعل تقييد وتبيين للاستطاعة فانها تكون بمعنى سلامة الاسباب والآلات ايضا وتقدم في الايراد المذكور فتدبر وخلاصة الجواب بتحرير ان المراد بالقدرة في تعريف الاشعري ومن تابعه هي القدرة الحقيقة التي تكون بها الفعل المعبر عنها بالاستطاعة

لبعض الفضلاء

فان قلت لكون الانعام واجدا لاصفة التكوين وكونها صادرة منه تعالى بالايجاب لم يصلح ان يكون محمودا عليه لعدم كونه اختياريا قلنا كون المحمود عليه اختياريا اعم من الحقيقي والحكمي والمراد بالاختياري ما صدر عن المختار لا ما صدر بالاختيار والتفصيل في التوضيح

والتوفيق عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما احد على التوفيق

اي في مقابلة الامطلقا لان الاول واجب والثاني مندوب

(ونسئله هداية الطريقة) السؤال والدعاء مترادفان وليس بينه وبين الامر والالتماس فرق من جهة الصيغة وانما الحاصل

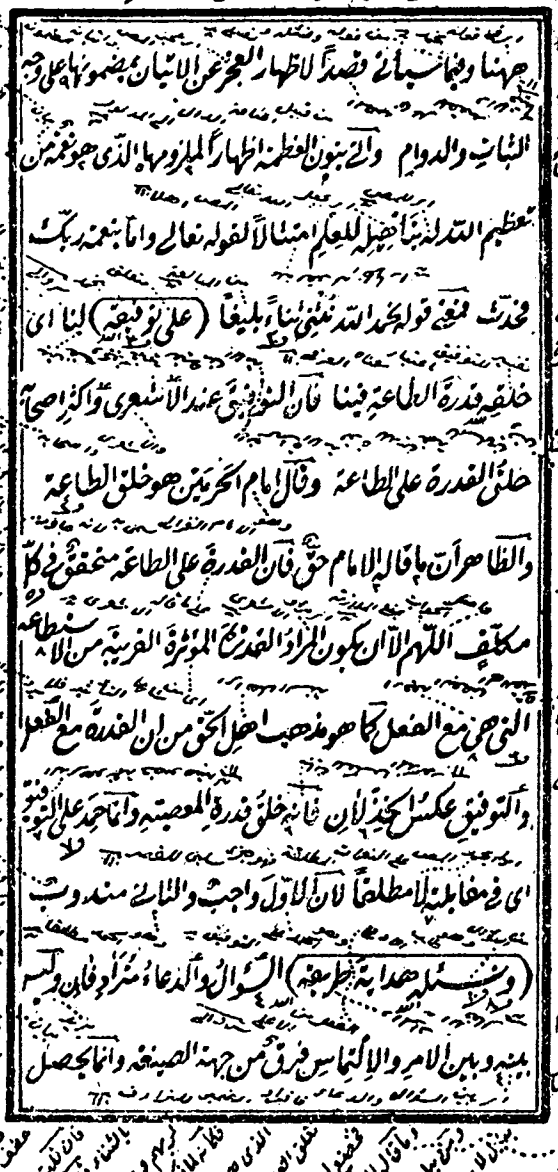

هنا وفيما سيأتي قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام والى بنون العظمة اظهارا للمزية وهي الذي هو نعمة من تعظيم الله تبارك وتعالى لها افضل للعالم امتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فمعنى قولنا الحمد لله نثني ثناء بليغا (على توفيقه) لنا اي خلقه قدرة الطاعة فينا فان التوفيق عند الاشعري واكثر اصحابنا خلق القدرة على الطاعة وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة والظاهر ان ما قاله الامام حق فان القدرة على الطاعة متحققة في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة من الاستطاعة التي هي مع الفعل كما هو مذهب اهل الحق من ان القدرة مع الفعل والتوفيق عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما احد على التوفيق

ونسئله هداية الطريقة

بينه وبين الامر والالتماس فرق من جهة الصيغة وانما الحاصل

الحمد لله الذي هو الصفة الخ

يحصل الفرق بالمقارنة فانها ان قارنت الاستعلاء فهو الامر
وان قارنت التساوي فهو الالتماس وان قارنت الخضوع فهو
السؤال والدعاء فالسؤال ما دل على طلب الفعل دلالة وضعية
مقارنا للخضوع والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب او وصل اليه
بالفعل اولا او الدلالة الموصلة الى المطلوب فالاول مذهب اهل الحق
والثاني مذهب اهل الاعتزال والحق انها مستعملة في كلا المعنيين لانه
لا تزاع بينهم في الحقيقة لانها تجيء تارة بمعنى خلق الاهتداء
(وصلى على محمد) الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفارا
ومن الانس والجن دعاء وقد جمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد علما
الوصف اولا هو البليغ في كونه محمودا فيجوز ان يكون سبب تسميته
النبي عم به ثبوت هذا المعنى في ذاته (وعلى عترته) هو بكسر العين
وسكون التاء المثناة قبل اهل بيته وقبل ازواجه وذريته وقيل

---

بحصل الفرق بالمقارنة فانها ان قارنت الاستعلاء فهو الامر وان قارنت التساوي فهو الالتماس وان قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء فالسؤال ما دل على طلب الفعل دلالة وضعية مقارنا للخضوع والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب او وصل اليه بالفعل اولا او الدلالة الموصلة الى المطلوب فالاول مذهب اهل الحق والثاني مذهب اهل الاعتزال والحق انها مستعملة في كلا المعنيين لانه لا تزاع بينهم في الحقيقة لانها تجيء تارة بمعنى خلق الاهتداء (وصلى على محمد) الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفارا ومن الانس والجن دعاء وقد جمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد علما الوصف اولا هو البليغ في كونه محمودا فيجوز ان يكون سبب تسميته النبي عم به ثبوت هذا المعنى في ذاته (وعلى عترته) هو بكسر العين وسكون التاء المثناة قبل اهل بيته وقبل ازواجه وذريته وقيل

---

هذا ابين على خلاف ما يستفاد من كلام العلامة التفتازاني في شرح العقائد النسفية حيث قال ان المختار عند الاشاعرة هو التعريف الثاني وعند المعتزلة هو التعريف الاول وما قاله الشارح هنا بناء على المشهور ودفع المخالفة بين المختار والمشهور مذكور في شرح المرشدي نقلا عن الكيا فارجع اليه ان شئت

قال صاحب الكشف هذه نكتة فريدة لم يسبق اليها احد الصراط المستقيم هدى اصله ان يتعدى بالام او بالى نحو قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وانك لتهدي الى صراط مستقيم فعدل معاذ الله اختيار في قوله تعالى واختيار موسى قومه ومعنى طلب الهداية وهم مهتدون طلب زيادة الهدى بمنح الالطاف كقوله تعالى والذين اهتدوا زادهم هدى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ومن على وابي رضي الله عنهما اهدنا ثبتنا وقرأ عبد الله ارشدنا انتهى كلامه وسعدي

والمراد بالطريق الطريق المعهود وهو الطريق المستقيم اعني ملة الاسلام ويحتمل ان يراد به مطلق الامر معهودا على ما قاله لواحق مثله وعلى التقديرين فيه تلميح الى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم كما سيتضح انشاء الله تعالى

والطريق هو السبيل الذي يطرق بالارجل اي يعذب وجمعه طرق واما الطرائق فجمع طريقة نحو ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق واضافة الى ضمير نكرة قرينة على انه استعارة مثلية الافعال المحمودة والخصال الممدوحة الموصلة الى رضاء الله تعالى بالسبيل الموصل الى المطلوب في الايصال ثم استعمل لفظ الطريق الموضوع للمعنى في الاول استعارة مصرحة هذا واعلم ان الطريق قد يذكر وقد يؤنث لكن استعماله مذكرا اكثر نوادري

اهله وعشيرته الأدنون وقبل تسليم ورقطيه (اجمعين) تاكيد
(اما بعد) يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر والتقدير مهما يكن
من شيء بعد البسملة وما بعدها (فهذه) اى الامور الحاضرة في
الذهن كائن المصرح استحضر المعاني التي سيذكرني رسالته على وجه
الاجمال وأورد اسم الاشارة ليسانها فان ايحاء الاشارة وان كان
وضعها الامور المبصرة الا انها ربما تستعمل في الامور المعقولة لنكتة
وهي ههنا ايما الاشارة الى اتقان هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه
بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واياها الى كمال فطانة
الطالب كانه بلغ مبلغا صارت المعاني عنده كالمبصرات واستحق
ان يشار اليها المعقول بالاشارة الحسية وفيه مبالغة في حث
الطالب هذا اذا كانت الديباجة منفدمة على الرسالة وان كانت
متاخرة عنها كما هو واجب الاكثرين من المصنفين فيكون المشار اليه
محسوسا مخففا (رسالة) مؤلفة (في) علم

(المنطق) وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وفائدته الاخبار عن الخطأ في الفكر الذي هو ترتيب امور معلومة حاصلة ينتقل بها الى تحصيل غير الحاصل ووجه تسميته هذه الآلة بالمنطق لان المنطق مصدر مبني بطريق الاشتراك على النطق بمعنى التكلم وعلى ادراك الكليات وعلى قوانينها ولما كانت هذه الآلة تعطي الاول قوة والثاني اصابة والثالث كما انه سميت بالمنطق (او ردنا فيها) اي في تلك الرسالة (ما يجب استحضارها) قيل المراد بالوجوب الوجوب الاستحقاقي لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه آثما كالصلوة والصوم والزكوة ولا الوجوب العقلي الذي يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجه ما والتصديق بوجه ما لان كثيرا من المحصلين يحصل كثيرا من العلوم من غير شعور بشئ من تلك الاصطلاحات قال الامام الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه بمعيار العلوم (لمن يبتدئ شيئا من العلوم) والمراد من العلوم

---

فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية تخرج الآلات الخارجية كالمسطرة للارباب الصنايع وقوله تعصم الخ تخرج العلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية منه

وكذا يخرج القضايا التي احكام جزئيات موضوعها بديهية غير محتاجة الى تنبيه كذا في السمرقندي زاده منه

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب فانه يبحث فيه من حيث الصحة والمرض وموضوع علم النحو الكلمات العربية اذ لا يبحث فيه الا عن الكلمات الاعرابية والبنائية وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله وقيل الكلمة والكلام وموضوع الفقه فعل المكلف كالصلوة والزكوة وموضوع الفرائض قسمة التركة بين مستحقيها وموضوع علم الاصول الادلة السمعية من حيث تنبسط عليها الاحكام الشرعية كذا في تعريفات منه

وفيه ترغيب للطالب على تحصيل هذا الفن اولا وبالذات والعلوم ثانيا وبالواسطة وفيه ايضا اشارة الى ان الواجب تحصيله بل الشروع العلامة ذكرا اختلافا هنيئة فرضيته منه

قوله قال الامام الغزالي الخ غرضه منه اشارة الى امكان الحمل على الوجوب العقلي بان يراد بوجوب استحضارها ان يبتدأ في شئ من العلوم على وجه يوثق به او يكون مبنيا على الادعاء

فوله

فوله

فوله

هٰهنا العلوم الكسبية التي تحتاج في حصولها إلى الكسب والفكر لأن
العلوم البديهية لا تحتاج في تحصيلها إلى شيء من الكسب فكيف إلى وجوب
استحضار شيء من القواعد المنطقية وإنما قال يجب استحضارها لأن
القواعد ليست نفسها بل تفيد معرفة الفكر والأليق بغرض المنطقي غلط
أصلاً وليس كذلك لأنه ربما يغلط لإهمال القواعد أو لنسيانها والى
هذا يشير قولهم في تعريف المنطق بعصم مراعاتها الذهن وإنما يجب
استحضارها من بدء في شيء من العلوم لأنه آلة لسائر العلوم وآلة الشيء
مقدمة على ذلك الشيء فإن قلت يلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة
لنفسه لأنه من العلوم قلت إنه علم في نفسه وآلة لغيره والشيء الواحد
يجوز أن يكون آلة وعلماً باعتبارين أو المراد من العلوم في قوله في شيء من العلوم
سوى المنطق (مستغنياً بالبداهة) أي حالياً من المعونة (أنه مفيض الخير)
هو ما ينتفع به في نفس الأمر (والجود) أي العطاء على عباده ثم لما كان
الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده والفكر إما لتحصيل المجهولات

والمعرض عليه بأنه لو كان المنطق محتاجاً إليه في اكتساب
العلوم النظرية لزم أن لا يحصل الاكتساب بدونه والتالي
باطل فالمقدم مثله لأن كثيراً من العلماء والنظار مجردين
عن العلم بمسألة يكتسبون العلوم والمعارف مصيبين
في الأفكار وأجيب بأن المدعى كونه محتاجاً إليه في الجملة
وتمكن بعض الناس من الاكتساب بدونه لا ينفي الاحتياج
إليه في الجملة ضرورة أن استغناء البعض عنه لا يوجب
استغناء الكل كما أن استغناء أكثر العرب بالطبع عن علم
العروض والبديع عن علم النحو لا يقتضي استغناء
غيرهما عنهما والتحقيق أن تحصيل العلوم بالنظر لا
يتم بدون المنطق كما سبق الإشارة إليه وأما المؤيد
من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم
بالنظر بل بالحدس وفي بالقياس البرهاني نظر
والكلام في اختيار المطالب النظرية وأنت خبير بأنه
كما أن العلوم بالقياس البرهاني متفاوتة النظر
والحدس أي بحسب التعلم والحدس كان الاحتياج إليه
متفاوتاً بحسب ذلك التفاوت فمن كان قليل الحدس
أكثر كان احتياجه أعلى ومن كان فكره أكثر كان احتياجه
أو فرحمه المرسدي

قوله
أي بجميع العلوم بالنظر إلى الجواب الأول أو بالعلوم
بالنظر إلى الجواب الثاني وهما بعد قوله قلت إنه إلخ

قوله
ومنشأ هذا السؤال حمل اللام على معنى الاستغراق
فيكون الجمع المحلى بلام الاستغراق مفيداً له وأما بالنظر
إلى عبارة الشرح فمنشأه حمل لفظ الكل على معنى
الجميع فتنطق لمحرره عفى المتصالح

قوله
أي بالكل والوجوب وتقدس عن الغرض
فيها من شروع الخير يقال فاض الخير بفيض
فيضاً من الباب الثالث ويتعدى بكون الماء
ذا كثرة حتى سال على ضفته
الوادي وكذا

المجهول التصوري او التصديقي كان للمنطق طرفان تصورات

وتصديقات ولكل منهما مبادٍ ومقاصد فكان اقسامه اربعة مبادي

التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادي التصديقات

القضايا واحكامها ومقاصدها القياس ثم القياس بحسب المادة

خمسة يسمونها الصناعات الخمس فهي مع الاقسام الاربعة ابواب تسعة

للمنطق وبعض المتأخرين عدّ مباحث الالفاظ جزءاً منها فصارت عشرة

ولما اراد المصنف ان يشير الى كل واحد من هذه الابواب تسهيلاً للطلاب رتبها

على وفق ما اشرنا اليه فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجباً عليه فيها

بعد ذكر الخطبة (ايساغوجي) اي هذا باب ايساغوجي وهو

لفظ يوناني مركب من ثلث كلمات الاول ايس معناه انت والثاني

اغو معناه انا والثالث اجي معناه ثمه اي في هذا المكان ثم نقله

المنطقيون وجعلوه علماً للكليات الخمس اعني النوع والجنس والفصل

والخاصة والعرض العام واختلف في سبب تسميتها به فقيل ان حكيما

افعل التفضيل يقال فلان خير الناس ولا يقال خيره الناس ويقال فلان خير الناس ولا يقال اخير الناس

قره سدى

قوله ليس المقصود من قوله ثم لما كان الغرض الخ الاستدلال على الانحصار لعدم افادته اياه وانما يثبت هو بتتبع الاقسام واستقرائها بل المقصود منه تصوير الاقسام بصورة اجمالية ليسهل ضبطها ويقال له وجه الحصر كذا افاده العبد الرحيم في ديباجه عنقود الزواهر في صحيفة ٢٢ ١٢١٠

قوله فكان المعلوم ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك المجهول ينقسم الى المجهول تصوري اي المجهول اذا ادرك كان ادراكه تصوراً والى المجهول تصديقي اي المجهول اذا ادرك كان ادراكه تصديقاً اسس

قوله تسعة منها مقصودة بالذات اي بالنسبة الى الفن لانها اجزاؤه وان كان بعضها وسيلة الى البعض وواحد منها وهو باب الالفاظ مقصود بالعرض اذ هو خارج عن الفن في الحقيقة اذ البحث عنها كما سيجيء ليس من حيث انها موصلة بل من حيث انها دالة على الموصل باقواعه فيكون البحث بالعرض اسكي زاده

قوله وهذا اقصر المسافة في ترتيب الابواب او نقول ابواب الموصل الى التصور يستحق التقديم بحسب الوضع لان الموصل الى التصور التصورات والموصل الى التصديق التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعا فيجب تقديمه وضعا ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على التصديق طبعا لان التصور اما جزء التصديق او شرط له وهما متقدمان على الكل والمشروط طبعا وتحقيق البيان في المطولات ولما كان باب ايساغوجي متقدما على باب القول الشارح طبعا اذ الكليات

هذا المقام يحتاج الى شرح تفصيل لدفع بعض الشكوك
والاوهام وهو ان اكابراء اليونانيين المعروفين باسم
الحكمة واخذتهم زمانا خمسة حكيم هم المجموع
بالاستحقاق
بالحكمة ويقولون لهم بل لغيرهم فلاسفة ولواحد منهم
صيلوف ومعناه بلغة العرب محب الحكمة الاول
من الحكمة المعروفة ابيذقليس والثاني فيثاغورس
والثالث سقراط والرابع افلاطون
والخامس ارسطوطاليس وهؤلاء كلهم بالذات
وبالواسطة اخذوا الحكمة في مصر من اصحاب سليمان
ابن داود النبي ع وتفصيل اخذهم فاشرف الحكمة
ابيذقليس تلمذ من حادر النبي ع وقيل من لقمان
الحكيم بالشام وفيثاغورس تلمذ في مصر من اصحاب
سليمان ابن داود النبي ع واخذ من قبل الهندسة
من المصريين ثم رجع الى اليونان فادخل اليهم الهندسة
ولم يكونوا يعلمونها قبل ذلك وادخل اليهم ايضا علم
الطبيعة وعلم الدين واستخرج بذكائه علم الالحان وله
اوصاف مذكورة في الطبقات وسقراط تلميذ
فيثاغورس وافلاطون تلميذ سقراط وارسطوطاليس
تلميذ افلاطون فتعلم من هذا البيان ان محدث علم
الحكمة وفروعاتها وموجدها ليس اليونانيين بل الله
تعالى عز وجل واحدث الكونات اعلم واقدم ادريس
النبي ع من اسرار الافلاك وتركيبها وضبط اجتماع الكواكب
فيها ولولاه لم تقبل الخواطر استقراء ذلك واقام لهم
سننا فكل اقليم يليق كل سنة باهلها وهو اول من
نظر في الطب وتكلم فيه والف لاهل زمانه قصائد موزونة
واسفار معلومة في الاشياء الارضية والعلوية والامور
عن السلف ان ادريس ع اول من درس الكتب ونظر
في العلوم وانزل الله عليه ثلثين صحيفة وهو اول من

من الحكماء المتقدمين اودع تلك الكليات عند شخص يسمى باسا غوجي
وكان بطالعها فاله قوة استخراج ما فيها ثم جاء الحكيم وفرأ حها عنده وكان
ذلك الحكيم نجا طيسيها باسا غوجي الحكماء وكذا قضا القيط باسا غوجي
علما لها فعلى هذا يكون تسمية للشيء باسم قارئه وقيل انه كان علما للحكيم
الذي استخرجها ودونها ثم جعل علما لها فعلى هذا يكون تسمية للمستخرج
باسم المستخرج وقيل انه كان في الاصل اسما لوزير له خمس درقات ثم غلب
الاهذه الكليات لمناسبة بين المنقول والمنقول اليه فعلى هذا يكون تسمية
للشيء باسم شبيهه وهذا الوجه مشهور في وجه تسميتها بها وانما اختصت
الكليات في الخمس لان الكلي اذا نسبناه الى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو
اما ان يكون تمام ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول
فهو النوع وان كان الثاني فهو لا يخلو من ان يكون مقولا في جواب ما هو او لا
الاول الجنس والثاني الفصل وان كان الثالث فلا يخلو من ان يكون مقولا
في جواب اي شيء هو في عرضه الخاص او لا الاول الخاصة والثاني العرض العام

لما كان مقصودهم الشخصار الكليات وغيرها من الاصطلاحات النظرية والتحصيل المجهولات والمجهول اما تصوري واما تصديقي والموصل الاول القول الشارح المركب من الكليات والثاني الحجة المركبة من القضايا كان نظرهم اما الى القول الشارح وما يركب هو منه واما الى الحجة وما يركب هي منه وهو لا يتوقف لا على الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث واقسام اللفظ بدأ بتبيانها فقال (اللفظ الدال بالوضع) الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وسمي الشيء الاول دالا والثاني مدلولا والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اما وضعية او عقلية او طبيعية لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى او بواسطة العقل او بواسطة اقتضاء الطبع فان كانت الاولى فالدلالة لفظية وضعية كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت الثانية فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود

نفصل الى الانسان فنعلم ان الانسان حيوان ناطق وكذلك اذا اردنا ان نفصل المجهول التصديقي كحدوث العالم مثلا فنحتاج الى المعلوم التصديقي وهو القضايا فنضم قياسا منتجا كحدوث العالم فنقول العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث فظهر حاجتنا عليك ان الموصل الى المجهول التصوري القول الشارح الذي هو الحد والرسوم المركب من الكليات والموصل الى المجهول التصديقي الحجة والقياس المركب من القضايا هذا خطر بالبال في توضيح المقال لحرره عفي عنه المتعال

قال المحاشي السيوطي في اول فن البيان ان تقسيم الدلالة الى المطابقة والتضمن والالتزام ليس من علم المنطق بل هو امر لغوي وهم معترفون بانه ليس من علومهم وانهم انما يذكرونه في كتبهم لاجتنابهم منه

وهذا اللفظ جنس من وجه وفصل من وجه لانه يخرج الدلالة الغير اللفظية على ما سيأتي تفصيله والدال صفة اللفظ واحترز عن المهملات كديز وبهز ونحوهما

لزوم العلم اليقيني من العلم اليقيني هو البرهان ولزوم الظن من العلم او من الظن هو الامارة ولزوم العلم من الظن لكن الاخير لا يكاد يوجد الا بالنسبة الى المجتهد من فان ظنهم يؤدي الى اليقين بخلاف من المثل الاول كما بين في الاصول فتوقف

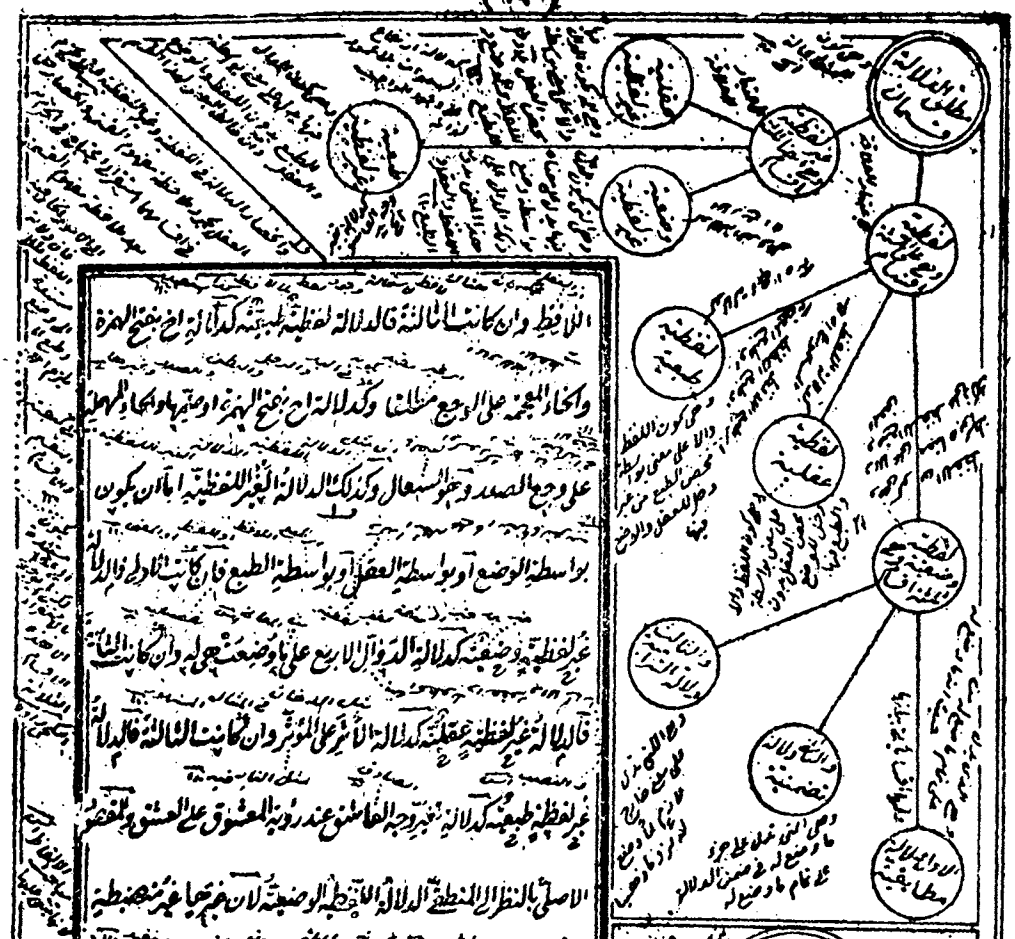

اللافظ وان كانت الثالثة فالدلالة لفظية طبيعية كدلالة اح بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع مثلا وكدلالة اح بفتح الهمزة اوضمها والحاء المهملة على وجع الصدر وهو السعال وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان يكون بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت هي له وان كانت الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة غير لفظية طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العشق والمقصود الاصلي بالنظر الى المنطقي الدلالة اللفظية الوضعية لان غيرها غير منضبطة لاختلافه باختلاف الطباع والعقول بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ الدال بالوضع (عدل) ذلك اللفظ بتوسط الوضع (على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته اياه (وعلى جزئه) اي جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على ما في ضمن الموضوع له (ان كان له) اي لما وضع له (جزء) اما اذا لم يكن له جزء كما في البسيط



قوله وذكر اللفظ الخ اشارة الى ان المقام يقتضي ان الاشارة تكون الى المراد من المرجع الذات مع الوصف الا ان النص الخ بالعصمة في غير محله للاختصار

البطا مثل الواجب بكل لفظه فلا يتصور التضمن (دعى بلازمه)

اى بلازم الموضوع له (في الذهن بالالتزام) واللوازم ثلثة لازم ذهنا

وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كالسواد

للغراب والرجي ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والعثور دلالة الالتزام اللزوم

الذهني وهو كون الشئ مقتضيا للآخر في الذهن بمعنى كلما تحقق الملزوم في الذهن

تحقق اللازم فيه ولذا قيده بقوله في الذهن ولا يجوز ان يشترط فيها اللزوم الخارجي

وهو كون الشئ مقتضيا للآخر في الخارج بمعنى كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت

اللازم فيه ان كان هذا شرطا يخفى دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق

المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كما يدل على

الملكة كالبصر للعمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع انه قد يتحقق

معاندة في الخارج وفي قوله ان كان اشارة الى ان المطابقة لا تستلزم

التضمن وكذا لا يستلزم الالتزام خلافا للفخر الرازي وما التضمن والالتزام

فيستلزمان المطابقة ضرورة فدلالة المطابقة لقطعية لانها لمحض اللفظ

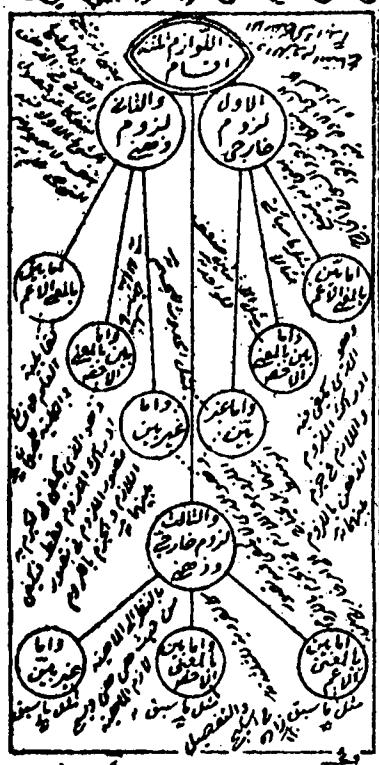


بعني ان المطابقة تستلزم الالتزام عنده وكذا التضمن

يستلزم عنده لانه كلما تحقق التضمن تحققت المطابقة

وكلما تحققت تحقق الالتزام عنده خلافا للجمهور فبين

المطابقة والتضمن عموم وخصوص مطلق عمه الكل وبين

التضمن والالتزام عموم وخصوص من وجه عندهم لوجود

التضمن بدونه في معنى مركب ليس له لازم بين بالمعنى

الاخص كما قالوا ووجود الالتزام بدونه في بسيط له

لازم ذهني كذلك ومطلق عنده لان الالتزام يوجد

في البسيط دون التضمن كما في الاسئلة والاجوبة

والاخيران عقليتان لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه او لازمه

وقيل وضعيتان وعليه النظر وانما تختص الدلالة اللفظية الوضعية

في الثلث لان اللفظ الذي من شأنه بحسب الوضع على المعنى لا يخلو من ان يدل على

تمام ما وضع له او على جزء ما وضع له او على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول

فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان

الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة (كالانسان)

فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة) وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة

لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا

توافقا (و) مثال الدلالة بالتضمن كالانسان فانه يدل (على احدهما)

اي على الحيوان فقط او على الناطق فقط (بالتضمن) لكن لا مطلقا بل عند

ارادة المعنى المطابقي اعني المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ

والاول جزء معناه المطابقي فقط ولا يكون دلالته عليه متضمنا بل مطابقة

كما في دلالة لفظ الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما منه لا

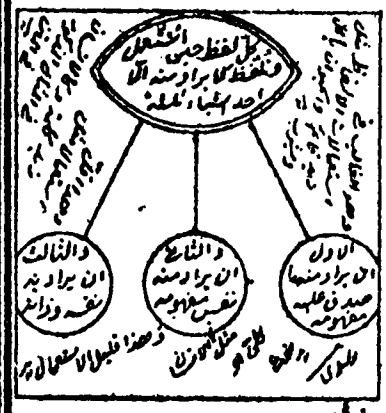

لا عند ارادة المجموع وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على ما في ضمن
الموضوع له (و) مثال الدلالة بالالتزام كالانسان فانه يدل (على قابل
العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) وهذا ايضا عند ارادة المعنى الموضوع له
لا دلالته على لازم الخارج اللازم مطلقا وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام
لان اللفظ لا يدل على كل لازم خارج عنه ودلالة اللفظ على معان غير
متناهية ولا على بعد غير مضبوط ثم لما فرغ المصرح عن بيان الدلالات
الثلاث شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال (ثم اللفظ) الموضوع
لمعنى (اما مفرد وهو الذي لا يراد بجزئه منه دلالة على جزء المعنى)
وهو اعم من ان لا يكون لجزئه كون عاما او كان له جزء لا المعناه كلفظة
المقطعة او كان له جزء ولمعناه ايضا جزء ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء
معناه (كالانسان) فانه لفظ لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فان
الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان والنون منه لا يدل على الناطق او كان
له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد كعبد الله علما او ليس له شيء

فائدة الدلالة مطابقة تقس عليه التصوير بالجزئين
توفادى

ولما كان طريق الانتقال اما العقول الشارح او الجزء وهي معان
مركبة من مفردات اما ابتداء واما بواسطة اراد الشيخ بعد
البحث عن الاقسام الثلاثة للدلالة الوضعية اللفظية ان
يلمح المباحث الالفاظ الدالة على طريق طريق وعلى اجزائه
فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب وبين معنويهما
الخاطبين لان فيهما معنى يتبين به باب كل من الطرفين والاجزاء
ان اتى مركب يدل على العقول الشارح كالمركب التقييدي وان مركب
يدل على القضية كالخبر وان اتى المفرد يكون جزء منها كالاسم
مع ان معرفة الكليات على عرضه موقوفة على معرفة المفرد من
اللفظ كما سبق فقصر النظر على التقسيم الاول للفظ الذي هو
غرضه اختصارا لما حضر ثم اللفظ اشار الى ارادة
ان قلت ثم للتعقيب مع التراخي ولا تراخي لكون اللفظ مفردا او مركبا
عن دلالة اللفظ قلت قد ذكر المحشي الغناري في حواشي المطول
ان المحققين من النحاة نصوا على ان دلالة ثم على التراخي وجوبا
مخصوص بعطف المفرد على المفرد واللفظ ههنا ليس كذلك
ولئن سلم فلا نسلم عدم وجود التراخي ههنا الا فذاذ المصر
بلفظ ثم الى تفاوت ما بين المعنيين

ثم الظاهر ان المراد من اللفظ الذي هو المقسم ههنا اللفظ الدال
بالمطابقة لا اللفظ الدال مطلقا ولذا ذكره المصنف بالاسم الظاهر
دون الضمير لئلا يعود الى اللفظ الدال مطلقا اذ هو مغاير
للمقسم الذي نحن في بيانه وهو اللفظ الدال بالمطابقة وقرينة
مغايرة المقسمين اعني المقسم الاول والمقسم الذي هنا التقسيم الى
المفرد والمركب كذا بخط الرشدي الفرهاجي

من العبودية والألوهية جزء للشخص المعلم لان المراد ذاته المتخصصة أو
كان له جزء دال على جزء المعنى المراد ولا يكون دلالته مرادة حال كون ذلك
المعنى مرادا كالحيوان الناطق علما اذ ليس شيء من معنى الحيوان والناطق
بجزئين للانسان بجزء للمتخصص المعلم مرادا في حال العلمية وانما المراد دلالة
مجموع الحيوان والناطق على الذات المتخصصة فالمفرد خلاف تام (واما
مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) اي الذي يراد بجزء منه دلالة على
جزء معناه بان يكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامي الحجارة) فان
الرامي يراد به الدلالة على ذات صدر منه الرمي والحجارة يراد بها الدلالة على
جسم معين بالتعين النوعي فان قلت لم قدم المص تعريف المفرد على تعريف
المؤلف مع ان الاولى عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المؤلف وجودية
وفي تعريف المفرد عدمية والاعدام انما تعرف بملكاتها قلت ان مقصود
المص هنا التقسيم بقرينة تصدير الضبط والتعريف يستفاد منه ضمنا
والتقسيم باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على ذات

المؤلف والمركب والقول اللفظ متزادفة بحسب الاصطلاح
المشهور صرح به الشريف في حواشي شرح المطالع وربما
يفرق بينها المركب والمؤلف وثلث العصمة فيقال اللفظ
اما ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل
على شيء فاما ان يكون تلك الدلالة على جزء معناه وهو
المؤلف او لا على جزء معناه وهو المركب هذا هو المنقول
عن بعض المتأخرين من المرسدي

ثم انه لابد في المركب من شرائط اربعة الاول ان يكون للفظه
جزء والثاني ان يكون جزء دالا على معنى والثالث ان يكون
ذلك المعنى جزء من اللفظ والرابع ان يكون دلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى مقصودة فمتى انتفى احد القيود الاربعة انتفى
المركب مثلا اذا انتفى الشرط الاول فحق القسم الاول من
اقسام المفرد كهمزة الاستفهام واذا انتفى الشرط الثالث مع
تحقق الشرط الاول تحقق القسم الثاني من اقسام المفرد
كزيد واذا انتفى الشرط الثالث مع تحقق الاولين تحقق
القسم الثالث منها كعبد الله علما واذا انتفى الشرط
الرابع مع تحقق الثلثة الاول تحقق القسم الرابع منها
كالحيوان الناطق علما على ما قاله القطب الرازي في
شرح الشمسية رشيدي

اي يكون للفظ جزء وكجزئه معنى ولمعناه جزء وكجزئه دلالة
على جزء معناه ويكون دلالته مقصودة ويكون الاجزاء
الاجزاء مرتبة في السمع فقد من جعل الاقسام ستة

فوقاني

سواء كان المؤلف تاما او ناقصا وسواء كان التام اخبارا
او انشاء وسواء كان عبد الله تاما مفيدا او غير مفيد
كذا في القطب الرازي

ذات المركب واعلم ان المفرد والمركب وافسامهما الآتية اقسام للمفهوم اولاً وبالذات وللفظ ثانياً وبالعرض سميت للدلالة باسم الدال الآن للص اعنبر التقسيم المجازي تقريباً الى فهم المبتدئين والمواضع مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع في مباحث الاصطلاحات فقال (و)

اللفظ (المفرد) بالنظر الى معناه (اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه) اي لا يمنع مفهومه لا من حيث هو هو بل من حيث انه (متصور على كثيرين) بقيد في نفس (عن وقوع الشركة بين كثيرين) والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقه على كثيرين لا الاشتراك الواقع والا فرضه بالفعل حتى يدخل الكليات الفرضية كشريك الباري والاشياء والممكن في تعريف الكلي ويخرج عن تعريف الجزئي والا لانتقضا جمعاً ومنعاً وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجي كواجب الوجود بناء فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه واما بالنظر الى مجرد تصوره فلا يمنع عن صدقه

قوله واعلم اه وفي بيان الشارح الحكم الآتي على الاطلاق من غير استثناء المفرد والمؤلف نظر اذ تعميم اللفظ بالنسبة على سبيل الحقيقة وجعلها قسمين للمفهوم مجاز تسمية للمدلول باسم الدال على خلاف بيان الشارح هكذا بين الشراح هنا بالاسناد الى غير واحد من الائمة ١٢

قوله والمراد بالمفرد الاسم المفرد بناء على ان الكلمة والاداة ليس معناهما صالحا للانقسام بما الكلية والجزئية لعدم الاستقلال بالمفهومية فان عدم الاستقلال لا ينافي الانقسام المذكور كما لا يخفى تامل منه

قوله اما كلي مجازاً اذ الكلي حقيقة انما هو المفهوم مثلاً اذا قلنا الانسان فيه اعتبارات ثلثة الاول لفظ الانسان وهو كلي مجازاً والثاني مفهومه وهو كلي حقيقة والثالث ما صدق عليه مفهومه وهو الافراد الخارجية فهو لا كلي ولا جزئي اي لا حقيقة ولا مجازاً لان الكلية والجزئية من خواص المفهومات الذهنية يطلقان عليها حقيقة وقد يطلقان على الالفاظ مجازاً تسمية للدال باسم المدلول ولا يطلقان على ما صدق عليه المفهوم من الافراد لانها امور خارجية غير مبحوث عنها وانما المبحوث عنها هو المفهومات الثانية التي لا مجاز بها امر في الخارج رشيدي

قوله المفهوم هو ما حصل في العقل بالفعل حقيقة او اعتبارا من حيث كذلك والمفهوم من اللفظ ما حصل منه في العقل بالفعل كذلك وهذا معنى قول السيد المحققين قدس سره في حواشي شرح المطالع اي ما من شانه

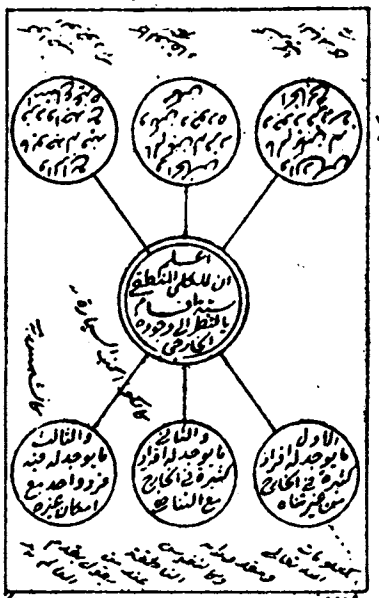


على كثيرين والا لم يخرج في البادي وحدانيته الى دليل خارجي والاجنبي
فيه الى دليل منفرد فظهر ان العقل لم يمنع صدق مفهومه على كثيرين
عند قطع النظر عن الدليل الخارجي واما تقييده بالنفس فلئلا يتوهم دخول
مفهوم الواجب في حد الجزئي واما ذكر المفهوم فمبني على ان مورد القسمة
الالفاظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم فمثال الكلي (كالانسان) فان
مفهومه اذا تصور لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراده (واما جزئي وهو
الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك) اي عن وقوع الشركة بين كثيرين
(كزيد) وعمرو فان مفهومه الذات مع التشخص وهو من حيث انه متصور
يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين بان يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد
مثلا اذا رأينا زيدا ولاحظناه مع تشخصاته يحصل منه في اذهاننا الصورة
الانسانية المتصفة باللواحق والاذا رأينا عمرا ولاحظناه ايضا مع
تشخصاته يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا واما
قسم الفرد الكلي والجزئي دون المؤلف لان كون المؤلف كليا وجزئيا انما يكون

اذا لاحظ العقل مع ملاحظة برهان التوحيد في العقل فان
العقل لا يمكنه فرض اشتراك مفهوم واجب الوجود لكن
المنع من الاشتراك لم يحصل بمجرد تصوره وحصوله في
العقل بل بحصوله وبملاحظة برهان التوحيد واما مجرد
تصوره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراك
مفهوم واجب الوجود رشدي

لا يقال اذا كان مجرد الفرض كافيا فلنفرض الجزئي صادقا
على اشياء كما نفرض صدق الانسان عليها فانا نقول
ذلك اي فرض الانسان على اشياء فرض ممتنع بالاضافة
فالفرض ممكن والمفروض ممتنع وهذا اي فرض صدق
الجزئي الحقيقي على اشياء فرض ممتنع بالوصفية فالفرض
فالفرض ههنا ممتنع كما ان المفروض كذلك سرح مطالع